بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

المنتدى الثالث للمقاولين المغاربيين

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

مراكش في 17 و18 فبراير 2014

السيد رئيس الحكومة،

السيد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي،

السيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

السيد محافظ البنك المركزي التونسي،

السيدة المُمَثِّلة المُقِيمَة للبنك الإفريقي للتنمية بالمغرب،

السيد مدير مكتب البنك الدولي بالمغرب،

السيدات والسادة الرؤساء والمدراء العامون،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذا اللقاء الذي يتزامن انعقاده ويوم الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس اتحاد المغرب العربي، هنا في مدينة مراكش في 17 فبراير 1989.

وأريد بادئ ببدء أن أستحضر **ذكرى المؤسسين** الذين عملوا بقناعة على إنشاء هذا الاتحاد الذي يهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل لشعوب المنطقة وتوطيد العلاقات التاريخية وخلق فضاء للعيش المشترك وحرية التنقل لفائدة الأشخاص والخدمات والسلع والرساميل.

* * *

فبعد مرور 25 سنة على ذلك الحدث، جدير بنا أن نتساءل اليوم عما تم تحقيقه منذ ذلك التاريخ؟

اسمحوا لي بداية، لهذا الغرض، أن أتوقف باختصار عند بعض المعطيات.

إن مِنطَقَتَنا تضُم أكثر من 90 مليون نسمة، 30% منهم يقِلُّ سِنُّهم عن الخامسة عشر، وحققت في سنة 2012 ناتجا داخليا إجماليا بلغَ في مجموعه حوالي 430 مليار دولار أمريكي، يصل فيه متوسط نَصِيبِ الفرد ما يقارب 4.700 دولار، مع وجود تباينات كبيرة بين بلدان المنطقة.

والفروقات أضخم مع الدول الصاعدة حيث سجلت مثلا **تركيا**، ناتجا داخليا إجماليا بلغ 791 مليار دولار في سنة 2012 (أي حوالي ضِعف الناتج الداخلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي)، بساكنة تصِلُ إلى 74 مليون نسمة. وإذا ما تمت المقارنة ببلد أوروبي **كإسبانيا**، نجد أن ناتجَها الداخلي الإجمالي يبلغ 1.351 مليار دولار (أي 3 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي للمنطقة المغاربية)، بساكنة لا تتجاوز 47 مليون نسمة.

وخلال العُشَرِيَة 2000 – 2010، سجل **متوسط نسبة النمو** في منطقة المغرب العربي 4,8%[1]، وهو معدل وإنْ كانَ مقبولا يَظلُّ غير كافٍ للحد من نِسَب البطالة المرتفعة، خاصة لدى الشباب، حيث تُشِير المُعطيات المُتوفرة إلى أن متوسط نسبة البطالة في الجزائر وتونس والمغرب تجاوز 12% في سنة 2012.

ويُعْزَى ذلك بالأساس إلى بعض مَكامِنِ الخلل الهيكلية التي نُعَانِي منها، لاسيما على مستوى **منظوماتنا التعليمية** التي ما زالت تجد صعوبة في إعداد كفاءات تتلاءم مع حاجيات سوق الشغل، مما يُؤَثِّرُ سلبا على **تَنافُسِية بُلدانِنا**. صحيح أن بعض الإنجازات قد تَحَقَّقَتْ على مستوى تعميم التَّمَدْرُس ومحاربةُ اَلْهَدْرِ المدرسي، لكن المشاكل المرتبطة بجودة التعليم وتأهيل الشباب تظل مطروحةً بحدة.

وعلى مستوى **الوضعية الخارجية**، سجلت الحسابات الجارية للدول الخمس سنة 2012 فائضا وصل إلى 27 مليار دولار، واحتياطيا إجماليا بلغ 352 مليار دولار. وتَظلُّ التَفاوُتات كبيرة بطبيعة الحال بين الدول المُنتِجة للنفط من جهة، التي سجلت فائضا جاريا يناهز 42 مليار دولار لِتَسْتأثِرَ بأكثر من 90% من الاحتياطيات الخارجية للمنطقة، ومن جهة أخرى البلدان المُستوردة للنفط التي بلغ عجزُها الجاري 14 مليار دولار.

[1] الجزائر: 3,8% ليبيا: 5,2% موريتانيا: 5,5% تونس: 4,7% المغرب: 4,9%.

وكان من المُمْكِن أن تفرز هذه الوضعية الخارجية نتائج أفضل لو كانت **التجارة البينية المغاربية** أكثر اندماجا، بحيث لم تتجاوز هذه الأخيرة 3% من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي للمنطقة ما بين سنوات 2007 و2011، وهي إحدى نسب الاندماج الإقليمي الأضعف على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى 25% عند اتحاد دول جنوب شرق آسيا و16% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية و9% للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

والوضع ليس أفضل على مستوى **الاستثمارات البَيْنِية المغاربية** التي تظل جد محدودة، حيث تمثل أقل من 1% من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وهي كذلك نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالتَكتُلات الاقتصادية الإقليمية، مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا (15%) والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (8%).

* * *

لم نُحقق إذن إلا الشيء القليل مما كان مَرجُوًا عند نشأة الاتحاد، وذلك رغم كون البداية اتسمت بمبادرات واعدة...

فقد **كان القطاع البنكي سباقا** إلى تعزيز التنمية الإقليمية، مع إنشاء اتحاد المصارف المغاربية سنة 1990. وأعطى هذا الاتحاد، الذي كان لي شرفُ رئاسته عند تأسيسه، الانطلاقة لمجموعة من المبادرات الإيجابية، منها مشروع إحداث البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها، يواصل اتحاد المصارف المغاربية عمله من أجل استمرارية التعاون بين الشركات والمؤسسات المالية والبنكية المغاربية.

ومن جهتها، وَاكَبت البنوك المركزية هذه الحَرَكِية، إذ قامت بإنشاء **مجلسٍ للبنوك المركزية المغاربية** من أجل تنسيق أفضل للقطاعين النقدي والمالي، سعياً منها للمساهمة بشكل تدريجي في تحقيق اتحادٍ اقتصادي شاملٍ. وقد عقد هذا المجلسُ سبعَ اجتماعاتٍ منذ سنة 1990، كان آخرُها سنة 2008 بطرابلس.

واعتمدت هذه الهيئة مجموعةً من القرارات، أهمُها إنشاء لجان خاصة بميادين (1) الإشراف البنكي و(2) السياسة النقدية وأنظمة الصرف و(3) أنظمة الأداء و(4) الاستقرار المالي.

وإدْرَاكًا منه لهذا اَلْوَضْع، اتخذ صندوق النقد الدولي منذ سنة 2005، باتفاق مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، مبادرة تنظيم مؤتمرات مَغَارِبِيَّة رفيعة المستوى بحضور الْمُدَرَاءِ العَامِّينَ المُتَتَالِينَ للصندوق، وذلك بُغْيَة وضع الأُسُس لِلِانْدِمَاجِ يشمل القطاعات المالية والاقتصادية والتجارية، وَمُتَجَنِّبًا للصعوبات الناتجة عن المحيط السياسي.

وهكذا، تم عقد الاجتماع الأول **بالجزائر** في نونبر 2005 حول موضوع "تسهيل المبادلات التجارية". ثم جاء اجتماع **الرباط** في دجنبر 2006 الذي تطرق إلى "إصلاحات القطاع المالي وآفاق الاندماج المالي".

وفي نونبر 2007، احتضنت **تونس** الاجتماع الثالث حول "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي"، والذي عَرِفَ مشاركة متميزة للاتحاد العام للمقاولين المغاربيين. وَتَمَحْوَرَ المؤتمر الرابع الذي انعقد **بطرابلس** في نونبر 2008 حول موضوع "تشجيع إقامة المشاريع المشتركة في المغرب العربي". وكان آخر اجتماع، بعد خمس سنوات، قد انْكَبَّ على موضوع "الاستثمارات البينية المغاربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتداعياتها على التشغيل"، وذلك في **نواكشوط** في يناير 2013.

إلا أن هذه المبادرات لم تحقق هي الأخرى النتائج المرجوة منها، ولم تتجاوز إنجازاتها ما يلي:

- فتح فروع بنكية تونسية بالجزائر، وفروع مغربية في تونس، وبنك استثماري جزائري في تونس؛
- الترخيص في المغرب لشركة بورصة تونسية؛
- الإدراج المُزدَوج لإحدى القِيَم التونسية في بورصتي تونس والدار البيضاء.

* * *

اليوم، وبعد مرور رُبع قرن على إنشاء اتحاد المغرب العربي واعتبارا لما تم اتخاذه من مبادرات وتحقيقه من إنجازات، تظل الحصيلة مخيبة للآمال.

ففي وقت تتجهُ فيه دولُ العالم إلى تشكيل تَكتُّلات اقتصادية أكبر فأكبر، كمثال الولايات المتحدة ومنطقة الأورو اللتَّان تتطلعان إلى إحداث منطقة للتبادل الحر بينهما، أو مثال انْدِمَاجَاتٍ أوسع بالقارة الآسيوية، أو حتى مثال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي أصبحت تَحْضَى باهتمامِ عدة دول متقدمة اقتصاديا، نبقى نَحْنُ غَائِبُونَ عن الساحة وعن هذه الاسْتِقْطَابَات.

فمنذ سنوات والعديد من الدراسات، بما فيها تلك الصادرة عن المنظمات الدولية، تشير إلى أن غياب الاتحاد المغاربي يكلف المنطقة سنويا حوالي 2% من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الإقليمي إضافة إلى فقدان عشرات الآلاف من مناصب الشغل. ولعل المبادرة المغاربية للتجارة والاستثمار، التي سيتم الإعلان عنها رسميا في ختام أشغال مؤتمركم هذا، ستشكل خطوة هامة ودفعة قوية لِاسْتِدْرَاكِ ما فَاتَ من فُرَصْ.

* * *

إذا يبقى الأمل معقودا عليكم أنتم المستثمرون والصناعيون والمقاولون الخواص وعلى اتحادكم العام لِلْمُقَاوِلِينَ المغاربيين لتأخذوا بزمام الأمور قصد تحفيز هذا المشروع الذي ابْتَغَاه من سَبقُونا والذي تَطمحُ إليه الأجيال الحالية والآتية.

ومن جانبنا، سنواصل كبنوك مركزية عَمَلَنَا في نفس الاتجاه، ونأخذُ العهدَ أمامكم أننا سنُكثِف من جديد جهودَنا لدعم مساعيكم، سواء الوطنية منها أو الإقليمية. ونشير هنا، على سبيل المثال، إلى المبادرات التي اتخذها البنك المركزي المغربي لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. والسيدة مريم بنصالح، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب وعضو مجلس بنك المغرب، يمكنها أن تَشْهَدَ على الجهود المُتَتَالِيَةِ التي نَبْذُلُهَا لفائدة المقاولات، المتوسطة والصغيرة منها على الأخص.

فمن خلال توحيد كل الجهود، وعلى أمل أن تنتصِرَ الحِكمةُ عند أصْحَابِ القرار السياسي في منطقتنا، سنساهم عمليا في الدفع لتحقيق الحُلمِ الذي رَسَمهُ مُؤَسِّسُو الصرح المغاربي قبل 25 سنة، هنا بمراكش، إيمانا منا بأن اتحاد المغرب العربي ليس مجرد اختيارٍ، بل حقيقة يحتّمها علينا ماضٍ ومستقبل مشتركان.

# # #